

رصد وقياس الهيمنة للمدن والأقاليم الحضرية في العالم العربي (تحليل مقارن للدراسات السابقة)

دكتور/ طارق وفيق^١ دكتور/ محمد محمود عبدالله يوسف^٢ مهندسة/ ايمان ابراهيم ملكاوي^٣

ملخص البحث

يتناول هذا البحث قضايا التركيز السكاني وحجم المدن ومراتبها وتباعداتها إضافة إلى التباين التنموي المكاني بين المدن، من خلال تحليل مجموعة من الدراسات المرجعية، حيث تم اختيارها طبقاً لمجموعة من المعايير، ويهدف البحث إلى تحديد ورصد ظاهرة الهيمنة الحضرية في مجموعة معينة من المنظومات الحضرية الوطنية لدول مختلفة عن طريق تحليل تطورها عبر مراحل زمنية وتحديد مقدار الهيمنة في المدينة الأولى. ولتحقيق ذلك اشتملت منهجية الدراسة على ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول هو تحديد المفاهيم المختلفة المرتبطة بالدراسة كمفهوم الهيمنة ومفهوم التنمية الحضرية المستدامة إضافة إلى مفهوم التباين التنموي. والمحور الثاني يعتمد على تحديد معايير اختيار مجموعة الدراسات السابقة ومن ثم عرض وتحليل أهم الدراسات المختارة وأهم أهدافها ومنهجيتها والمقاييس المستخدمة وأهم النتائج. ثم تناول المحور الثالث التحليل المقارن للدراسات السابقة لاستنباط أهمية كل دراسة ومؤشرات التي تسهم في قياس الظاهرة كميًا ودلالاتها الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. حيث توصلت الدراسة إلى أنه يجب تحليل الظاهرة من عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وتاريخية وسياسية وبناءً على ذلك تم بناء نموذج لأهم المؤشرات التي تسهم في تحليل الظاهرة من عدة أبعاد.

الكلمات المفتاحية: الهيمنة الحضرية، المدن المهيمنة، منظومة أحجام المدن، التباين التنموي المكاني.

الإشكالية البحثية

تتمثل إشكالية البحث في معرفة كيف يمكن تحديد وقياس درجة ومدى حدة ظاهرة الهيمنة الحضرية على مستوى المنظومة الحضرية بناءً على مراحل تطويرية سابقة؟ وما هي المقاييس الكمية التي يجب استخدامها للتوصل إلى أهم العوامل والمؤشرات التي تؤثر في تشكيل الظاهرة؟

وبالتالي التوصل إلى معرفة التطورات الحديثة في مناهج تحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحليل الدراسات السابقة، إضافة إلى تحديد وعرض التعريف الدقيق لمفهوم الهيمنة، وبالتالي الإسهام في الحصول على قراءة علمية وموضوعية لظواهر المنظومات الحضرية.

١ - أستاذ دكتور بقسم التخطيط العمراني - كلية التخطيط الاقليمي والعمراني - جامعة القاهرة

٢ - مدرس بقسم التخطيط العمراني - كلية التخطيط الاقليمي والعمراني - جامعة القاهرة

٣ - طالبة دراسات عليا بقسم التخطيط العمراني - كلية التخطيط العمراني والاقليمي - جامعة القاهرة

أهمية البحث

تتضح أهمية البحث من خلال التوصل إلى رصد درجة حدة التباينات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى المنظومة الحضرية.

أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

* رصد وتحليل وتقييم كمي لحالة الهيمنة في المنظومات الحضرية.

* التعرف على مداخل الاستقراء التاريخي لتطور المنظومات الحضرية عبر مراحل زمنية مختلفة.

* مراجعة وتقييم الطرق والأساليب الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل المنظومات الحضرية وبالتالي قياس مدى التفاوت في توزيع سكان الحضر على التجمعات

النقل التي تدعم مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما يعزز من تركيزها وبالتالي تصبح موقع جذب اقتصادي مهم تعمل على تكتل الشركات الخاصة والاستثمارات الأجنبية إضافة الى تركيز الخدمات الضرورية كخدمات الصحة والتعليم داخلها وبالتالي يصبح الحراك السكاني موجها نحوها لتوفير فرص العمل وتسهيل الوصول الى الخدمات الضرورية^٣.

١- ٢ - التباين التنموي

يقصد بالتباين التنموي بأنه عملية ابطاء نمو الاقتصاد الوطني بأكمله نتيجة التركيز على مناطق محددة داخل المنظومة الحضرية الوطنية، حيث يتم تحديد الفوارق التنموية بناء على مؤشرات التنمية الاقتصادية والديمغرافية، وتشمل المؤشرات الاقتصادية على: (نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، معدل البطالة ونسبة قوة العمل).

والمؤشرات الديمغرافية عباره عن:

(معدلات النمو الطبيعي، معدل الهجرة الصافي وغيرها من المؤشرات الديمغرافية)^٢.

١- ٣ - التنمية الحضرية المستدامة

تعتمد التنمية الحضرية المستدامة على تحقيق مفاهيم ومبادئ الاستدامة المتمثلة في حماية البيئة الطبيعية وعدم استنزاف الموارد إضافة الى تنمية البيئة العمرانية من خلال تحسين مستوى البنية التحتية وما يترتب عليها من توفير المرافق العامة وشبكات النقل العام، وكذلك تنمية وتحسين مستوى البيئة الاجتماعية التي تهتم بتنمية الموارد البشرية ومتطلباتها من الخدمات العامة (التعليمية، الصحية، الترفيهية، الرياضية، والاجتماعية والدينية) وبالتالي الاسهام في تحسين مستوى معيشة الأفراد^{١٠}.

تعرف التنمية الحضرية المستدامة أنها " تحسين نوعية الحياة في المدينة بكل مكوناتها البيئية والثقافية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية دون أن يترك هذا عبئا على الأجيال المقبلة، واعتماد مبدأ التدفق المتوازن للموارد والطاقة، وكذلك للمدخلات والمخرجات المختلفة، ليلعب دورا حاسما في جميع قرارات المستقبل الخاصة بتطوير المناطق الحضرية"^٥.

الحضرية وتحديد مدى الاختلال في المنظومة الحضرية وبالتالي تحديد مقدار هيمنة المدينة الأولى.

المنهج المتبع

تتمثل منهجية البحث في اتباع الأساليب والمناهج العلمية الآتية:

- المنهج الوصفي التحليلي:

لوصف وشرح مفاهيم الدراسة الرئيسية، الهيمنة، الهيمنة المتعددة، التباين التنموي المكاني، وتحليل المفهوم الرئيسي للبحث كالهيمنة المتعددة من خلال تحليل أبعادها التي ساهمت في تشكل الظاهرة.

المنهج التطبيقي

من خلال مراجعة الدراسات السابقة والنظريات في إطار الدراسات المتعلقة بالمنظومات الحضرية، والأساليب والطرق الاحصائية المستخدمة في رصد وتحليل حالة الهيمنة كميًا وعبر إطار زمني.

منهج التحليلي المقارن

لدراسات السابقة، لاستخراج مؤشرات وظيفية تسهم في قياس ظاهرة الهيمنة وربط علاقتها بالمتغيرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية:

سيتم في هذا الفصل التعرض لمفاهيم الهيمنة والهيمنة والمتعددة الأبعاد ومفهوم التباين التنموي كالتالي:

١- ١ - الهيمنة المتعددة الأبعاد

تعني الهيمنة الحضرية المتعددة الأبعاد سيطرة مدينة كبيرة أو مدينتين كبيرتين ضمن المنظومة الحضرية على بقية المدن دون أن يكون لذلك حدود رقمية قصوى، بحيث ترتبط الهيمنة بنمط توزع المدن داخل المنظومة الحضرية وتتفاوت من حيث الحجم^١.

تتضمن الهيمنة مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية، تتفاعل فيما بينها داخل المنظومة الحضرية. وتشير الى تضخم مدينة أو مدينتين في المنظومة الحضرية نتيجة توفر ميزات جذب استقطابية داخلها، كتوفير بنية تحتية قوية تساعد على تحسين وسائل

الفصل الثاني

- عرض مفصل لأهم الدراسات السابقة التي تم اختيارها في إطار معايير محددة:

اعتمد البحث مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولت موضوع الهيمنة الحضرية كإحدى القضايا المعاصرة التي يسببها معدلات النمو المرتفعة والتركز الحضري العالي، وفي هذا الإطار سيتم استعراض مجموعة من الدراسات العلمية المختصة بالمنظومات الحضرية وتحليلها بناء على مجموعة من المعايير سيتم تحديدها، وبالنهاية عمل تحليل مقارنة يساهم في التوصل إلى أهم النتائج وأهم العوامل والمؤشرات التي تساهم في قراءة الظاهرة وتفسيرها.

٢- ١ - معايير اختيار الدراسات التي سيتم دراستها بشكل تفصيلي

١ - دراسات ذات أبعاد زمنية ومكانية، للمساهمة في رصد تطور المنظومات الحضرية عبر مراحل زمنية مختلفة بحيث تكون السنة النهائية للرصد حديثة نسبياً، وبالتالي تحديد مدى حدة الهيمنة بدقة أكبر.

٢ - دراسات مرتبطة بتحليل ظاهرة الهيمنة على مستوى المنظومة الحضرية الوطنية.

٢- ٢ - توصيف وتحليل الدراسات السابقة وفقاً للمعايير السابقة

٢- ١ - دراسة الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن، بحث منشور للباحث ثائر عياصرة، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، الأردن، سنة ٢٠١٤

استهدفت هذه الدراسة رصد وتحليل التغير في البنية الحضرية للمنظومة الحضرية الأردنية خلال الفترة الزمنية (١٩٧٩ - ٢٠٠٤)، وذلك بهدف وضع تصور تحليلي قائم على إمكانية تحديد مقدار حدة هيمنة المدينة الأولى وربطها مع مقدار حجم الاختلال التوازني والتفاوت في توزيع سكان الحضر على مستوى المنظومة الحضرية.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي؛ للتعرف على نشأة المدن الأردنية وتتبع تطور أحجام المدن ومراتبها ثم استخدمت التحليل الكمي الذي يعتمد على جمع البيانات

الوصفية والمكانية الموثقة عن منطقة الدراسة مثل أعداد السكان بالنسبة للمدن، بعد ذلك قام الباحث بإجراء تحليلات احصائية لمعالجة البيانات التي تم جمعها من حيث حجوم المدن ورتبها وتوزيع المراكز الحضرية كآتي:

الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحديد حجوم المدن ورتبها:

أ - قانون المدينة الأولى (مارك جيفرسون) من خلال دراسة أحجام أول ثلاث مدن رئيسية في الدولة، ونسبة حجم المدينة الثانية والثالثة إلى الأولى، حيث أن حجم المدينة الثانية ٣٠% من حجم المدينة الأولى وحجم المدينة الثالثة ٢٠% من حجم المدينة الأولى.

ب - مقياس الهيمنة الحضرية (The Index of primacy): بنسبة حجم المدينة الأولى إلى مجموع أحجام المدن الثلاثة التالية ومقياس المقارنة لهذه النسبة هي الواحد صحيح فكلماً ابتعد المقدار عن رقم الواحد صحيح كلما زادت حدة الهيمنة.

ج - قاعدة الرتبة - حجم (زيف): بترتيب المدن تنازلياً، ومن ثم تطبيق الصيغة الرياضية التالية:

الحجم السكاني للمدينة = $1/n$ حيث أن (ن) هي رتبة المدينة.

د - مؤشر التوازن الحضري: يعبر هذا المقياس عن حجم الاختلال التوازني في شبكة المدن الحضرية بالاعتماد على نتائج قاعدة الرتبة - حجم حسب المعادلة التالية:

(الفروقات الموجبة بين الحجم الحقيقي والمتوقع بالاعتماد على نتائج قاعدة الرتبة - حجم + الفروقات السالبة / مجموع سكان الحضر) ومقياس المقارنة هو الصفر فإذا كان الناتج صفراً فإن ذلك يعبر عن شبكة حضرية متوازنة وكلما ابتعد الناتج عن الصفر دل ذلك على حجم الاختلال التوازني في الشبكة الحضرية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في معرفة توزيع المراكز الحضرية والأنماط التي تتخذها توزيعات المدن:

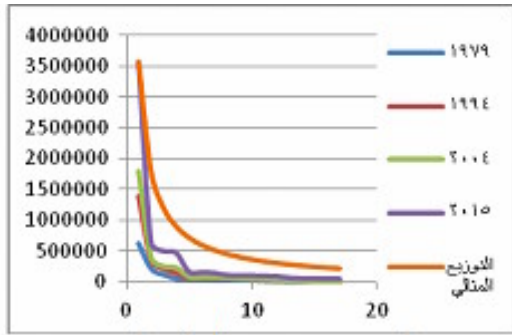
أ - معامل جيني ومنحنى لورنز: لمعرفة مدى التفاوت في توزيع السكان بين المدن. حيث ارتبط تطبيق منحنى لورنز

بمعامل جيني وحسب معامل جيني وفق المعادلة التالية

$$G = 1 - 1/10000 \sum_{i=1}^n (S_i - S_{i-1})N_i$$

حيث أن:

الداخلي الى العاصمة عمان لتوافر عوامل جذب داخلها^٨.



شكل رقم ٢ - ١ - التدرج الهرمي للمدن الأردنية حسب قاعدة زيف

٢- ٢- ٢ - دراسة اتجاهات التركيز السكاني في الجمهورية العربية السورية، بحث منشور للباحثين دينا الدجاني ومحمد يسار عابدين، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، سوريا، سنة ٢٠٠٩

استهدفت هذه الدراسة قياس وتحليل حجم التركيز الحضري وربط نتائجه في تفسير ظاهرة الهيمنة الحضرية في المدن السورية الرئيسية عبر إطار زمني محدد (١٩٧٠ - ٢٠٠٧).

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي لتتبع تطور المنظومة الحضرية السورية، ومنهج التحليل الإحصائي باستخدام مجموعة من المقاييس لتحليل البيانات كميًا من حيث أحجام المدن ومراتبها وتطور نسب معدلات النمو الحضري كالاتي:

أ - مقياس الهيمنة الحضرية (The Index of primacy)

ب - قانون المدينة الأولى (مارك جفرسون Mark Jefferson 1939)

ج - قاعدة الرتبة والحجم (زيف Zipf ١٩٤٩ - ١٩٤١)

د - مقياس الكثافة الحضرية (Eric Stroble & Luisito Bertinelli 2003): يعتبر هذا المقياس حديث نسبيًا، حيث عرف مقياس الكثافة الحضرية بنسبة سكان الحضر في المدن التي يزيد عدد سكانها على ٧٥٠,٠٠٠ نسمة الى نسبة سكان الحضر في المنظومة الحضرية كاملة، وقدرت نقطة التحول أو العتبة للكثافة الحضرية لتكون ٣٦%، وباستخدام هذا المقياس يمكن رصد التركيز الحضري في المدن بحيث اذا زادت نسبة التركيز السكاني عن ٣٦%، يدل على أن المدينة تشكل نقطة استقطاب حضري عالي الشدة.

G : معامل جيني،

S_i : تجمع النسب المئوية الصاعدة لقيمة المتغير بالنسبة للفئة i ,

N_i : النسبة المئوية لعدد الوحدات ضمن الفئة i .

n : عدد الفئات.

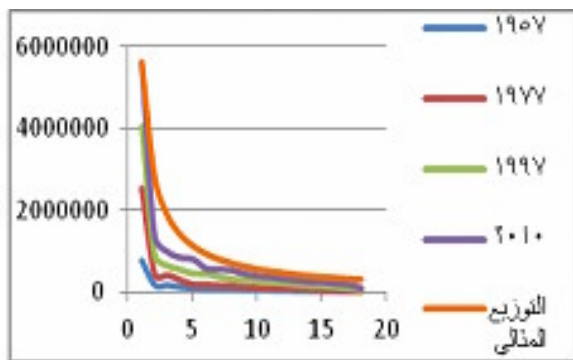
معيار المقارنة في معامل جيني محصورة بين (الصفير و ٠.٥) فكلما زادت القيمة عن الصفير دل ذلك على أن هناك بعدا عن التوزيع المثالي وعندما تتجاوز القيمة ٠.٥ يكون مؤشرا قويا على مدى التفاوت في التوزيع العادل.

أما بالنسبة لمنحنى لورنز فيستخدم لتمثيل العلاقة بين المساحة ودرجة تركيز المدن وذلك لتعرف على مقدار التوازن في توزيع المدن. بحيث عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي تصبح المساحة المحصورة بينها تساوي صفرا وهذا يعني أن قيمة معامل جيني تساوي صفرا وبالتالي يعطي ذلك مؤشرا على عدالة التوزيع، أما إذا كانت المساحة المحصورة تساوي واحد صحيح فهذا يشير الى شدة التفاوت في التوزيع وذلك عندما تزداد المساحة بين منحنى لورنز وخط التساوي وبالتالي تكون قيمة معامل جيني تساوي واحد صحيح.

تمثلت أهم النتائج بالاعتماد على الأساليب الإحصائية المذكورة سابقا بوجود تغير كبير في المنظومة الحضرية الأردني، وبروز ظاهرة المدينة المهيمنة المتمثلة بالعاصمة عمان والتي تقع في وسط المملكة باتجاه الشمال خلال الأعوام (١٩٧٩ - ٢٠٠٤)، حيث أن حجم مدينة عمان استمر خلال السنوات المذكورة في الدراسة أكثر من ضعف سكان ثاني أكبر مدينة في المنظومة الحضرية ويبين الشكل رقم (٢ - ١) التدرج الهرمي للمدن الأردنية حسب قاعدة زيف للأعوام ١٩٧٩ - ١٩٩٤ - ٢٠٠٤ الذي يوضح عدم وجود هرمية في ترتيب المدن، وبينت النتائج أن المدن تسلك في توزيعها النمط المكاني المتجمع في شمال ووسط المملكة، وهذه الأنماط المكانية تدل على التركيز الشديد للمدن بالقرب من العاصمة عمان وتدل أيضا على هيمنتها. وتحليل معامل جيني ومنحنى لورنز يتضح غياب عنصر العدالة الاجتماعية بالنسبة لتوزيع سكان الحضر على مستوى المنظومة الحضرية، نتيجة الهجرات الخارجية القصرية التي شهدتها المنظومة الحضرية، إضافة الى استمرار الحراك السكاني

العاملية ونسبة الاستثمار العام؛ لسهولة المقارنة بين المدن الرئيسية، كما تم استخدام النظريات والأساليب الإحصائية المختلفة، متمثلة بقاعدة الرتبة والحجم ومقياس الهيمنة الحضرية لتحليل التوزيع الحجمي المكاني للمدن.

تمثلت أهم النتائج في وجود مؤشر قوي على هيمنة مدينة بغداد على مستوى المنظومة الحضرية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والعمرائية طول مدة الدراسة، حيث أنه وفقاً للمؤشرات الكمية، فإن المنظومة الحضرية العراقية تفنقد الى وجود الهرمية في حجوم المدن وتوزيعها والمسافات المكانية بينها حيث يوضح الشكل رقم (٢- ٣) التوزيع الهرمي للمدن العراقية داخل المنظومة الحضرية، وثبت من خلال التحليل بأن المدينة الأولى المتمثلة بالعاصمة بغداد مهيمنة على المدن الأخرى داخل المنظومة الحضرية من الناحية الحجمية وأن حجمها ازداد طوال مدة النصف قرن بأكثر من نصف سكان المدينة التالية، مما أدى الى ظهور تنمية مكانية غير متوازنة استدل عليها من خلال مؤشرات الأيدي العاملة وعدد المؤسسات الصناعية الكبيرة وحجم الاستثمارات في مدن المنظومة الحضرية^٩.



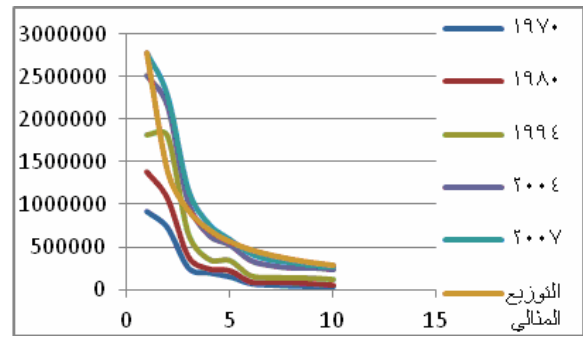
شكل رقم ٢-٣ - التدرج الهرمي للمدن العراقية حسب قاعدة زيف

٢- ٢- ٤ - التحضر في المملكة العربية السعودية ٢٠٠٨، بحث منشور للباحث نزهة الجابري، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الانسانية والاجتماعية والتربوية، السعودية، عام ٢٠٠٨

ارتكزت هذه الدراسة على تحليل المنظومة الحضرية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٢ - ٢٠٠٤)، في اطار تحديد حجم التباين في معدلات الحضر وتحليل أنماط التوزيع الحجمي للمدن.

استهدفت هذه الدراسة رصد وتحليل كمي لحالة الهيمنة

وبالتالي فقد تم ربط نتائج تحليل البيانات والمؤشرات في تفسير أسباب التركيز الحضري في مدينتنا حلب ودمشق، وتحديد التداعيات السلبية الناتجة عن هذا التركيز في إطار الأبعاد الاقتصادية والتاريخية والإدارية والسياسية والخدماتية. وتمثلت أهم النتائج بوجود مؤشر قوي على هيمنة مدينتي حلب ودمشق وأنهما تشكلان نقطتان استقطاب حضري عالي الشدة بالنسبة لبقية مدن المنظومة الحضرية؛ ووفقاً لنتائج تطبيق قاعدة " الرتبة والحجم " ، ومقياس الكثافة الحضرية على المدن تبين أم المدن تفنقد الى الهرمية في ترتيبها ويبين الشكل رقم (٢- ٢) التدرج الهرمي للمدن السورية، أما في إطار تحليل نتائج مقياس الهيمنة الحضرية بنسبة حجم المدينة الأولى الى المدن الثلاثة المتتالية، تبين أن هناك مدناً أخرى منافسة للمدينة الأولى وفي طريقها بأن تصبح مدناً كبرى، حيث أن المؤشر أقل من الواحد صحيح، حيث تفسر قوة مدينة حلب وسيطرتها سبب هذه القيمة^٧.



شكل رقم ٢-٢ - التدرج الهرمي للمدن السورية حسب قاعدة زيف

٢- ٢- ٣ - دراسة اتجاهات النظام الحضري في العراق، بحث منشور للباحث محمد مرزا، مجلة المخطط والتنمية، العراق، سنة ٢٠١٢

استهدفت هذه الدراسة رصد ومقياس حجم هيمنة المدينة الأولى على مستوى المنظومة الحضرية الوطنية للعراق خلال الفترة الزمنية (١٩٥٧ - ٢٠١٠)، من خلال تحليل منظومة الأحجام والتباعد، اضافة الى تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية وهي: الأيدي العاملة وعدد المؤسسات الصناعية الكبيرة وحجم الاستثمارات كميًا، وبالتالي ربط نتائج التحليل للمساهمة في تقديم رصد دقيق لحالة الهيمنة.

اعتمدت هذه الدراسة على التحليل الكمي للبيانات الإحصائية بطريقة علمية وموضوعية عن طريق جدولتها وبيان النسب المئوية بالنسبة لمعدلات النمو السكاني والأيدي

أهم التغيرات في المنظومة الحضرية، كما استهدفت تحديد آثار عمليات التحضر الكبيرة والتركز الاقتصادي على حالة التنمية الحضرية المستدامة في المدن الكبرى في الهند.

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي؛ لرصد أهم التغيرات التي حصلت في المنظومة الحضرية، ومن ثم استخدام أسلوب التحليل الكمي بالاستعانة ببعض القوانين والأساليب الكمية إضافة إلى أهم المؤشرات، حيث تم جدولتها وعمل الأشكال التوضيحية لسهولة مقارنتها، حيث تمثلت القوانين والمؤشرات الاحصائية باستخدام الآتي (قاعدة الرتبة والحجم، مؤشر الهيمنة الحضرية، مؤشر حجم الناتج المحلي الاجمالي لكل مدينة GDP، مؤشر حجم الودائع المصرفية، مؤشر الاستثمارات العامة والخاصة في المدن).

تمثلت أهم النتائج بوجود تنظيم هرمي بين المدن الهندية، حيث أن الأحجام الفعلية للمدن تتقارب مع نتائج معطيات قاعدة الرتبة والحجم ومعطيات مؤشر الهيمنة الحضرية، لذا تم الاعتماد على المعايير الاقتصادية في قياس حجم الهيمنة، حيث توضح النتائج بأن اقتصاد الهند يتركز في عدد قليل من المدن وهي نيودلهي ومومباي وكالكوته وتشيناى ويشكل ٧٠% من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وكذلك نسبة ٤٦.٣% من حجم إجمالي الودائع المصرفية، وتوضح النتائج الحجم الهائل لمدينتي نيو دلهي ومومباي حيث جذبت دلهي ٣١% من إجمالي الاستثمارات و ٢٢% بالنسبة لمومباي، وبالتالي تعتبر دلهي ومومباي النقاط الرئيسية لتركز الأنشطة الاقتصادية في الهند، وعلى الرغم من قوتها الاقتصادية، إلا أنها تعاني من ضغوطات حادة على البنية التحتية والخدمات الرئيسية كالمداش والمرافق الصحية والنقل العام وامدادات المياه والاسكان، مما شكل نقص في هذه الخدمات، مما أدى الى ظهور الأحياء الفقيرة داخل المدن وعمل على خلق نوع من الركود والتحديات التي تتعلق بالقدرة على تحقيق الاستدامة والقدرة على الصمود^٤.

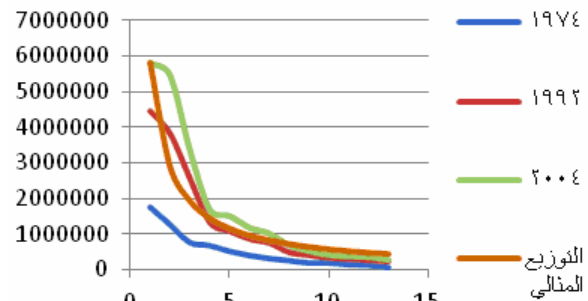
الفصل الثالث

أهم النتائج النهائية للتحليل المقارن للدراسات السابقة تمثلت أهم الدروس المستفادة من تحليل الدراسات السابقة بالنسبة للحالات المختلفة المتمثلة ب (الأردن، سوريا، العراق، السعودية، الهند)، بأنه هناك نظرة شاملة على قضية البحث

في المنظومة الحضرية في السعودية، وتحديد مقدار حدة وهيمنة المدينة الأولى، عن طريق تحليل تطور أحجام المدن وتسلسلها في الهرم الحضري.

اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي؛ لرصد أهم التغيرات في البنية الحضرية، بالاستعانة ببعض القوانين والأساليب الكمية الاحصائية متمثلة بالجدول الكمية والخرائط والأشكال البيانية التوضيحية؛ لقياس أحجام المدن داخل المنظومة الحضرية وتحليلها وتفسير مقدار هيمنة المدينة الأولى، حيث تمثلت القوانين الاحصائية باستخدام مقياس الهيمنة الحضرية وقاعدة الرتبة والحجم (زيف ١٩٤٩ - ١٩٤١).

تمثلت أهم النتائج في عدم وجود تنظيم هرمي متوازن بين مدن المنظومة الحضرية السعودية، كما يوضح الشكل رقم (٢-٤) وأظهرت النتائج وجود تزايد في نسبة الهيمنة الحضرية داخل المنظومة الحضرية، حيث تصدرت مدينة الرياض قمة الهرم، ثم تبعها مدن جدة ومكة المكرمة، إضافة الى وجود فوارق مرتفعة في الحجم والوظيفة بينها وبين المدن التالية لها^٦.



شكل ٢-٤ - التدرج الهرمي للمدن السعودية حسب قاعدة زيف

٢-٢-٥ - النظام الحضري في الهند: الاستدامة والنمو غير المتوازن للمدن

(India's Urban System: Sustainability and Imbalanced Growth of Cities (1901- 2011), Abdul Shaban, Karima Kourtit, Peter Nijkamp, Sustainability MDPI 2020

استهدفت هذه الدراسة قياس حجم هيمنة المدن الكبرى في الهند خلال الفترة الزمنية (١٩٠١ - ٢٠١١)، بالاعتماد على المعايير العمرانية والاقتصادية بشكل رئيسي، عن طريق تحليل التوزيع المثالي للمدن، إضافة الى تحديد وتحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، ومن ثم مقارنتها على مستوى المنظومة الحضرية الوطنية عبر إطار زمني يهدف الى تتبع

- معدلات البطالة.
- نسبة المنشآت الصناعية.
- معدل الناتج المحلي الاجمالي لكل مدينة GDP.
- نسبة الاستثمارات في المدينة مقارنة بإجمالي الاستثمارات على مستوى المنظومة الحضرية.

المعايير العمرانية

- تطور التوزيع الحجمي المكاني للسكان (منظومة الأحجام والتباعد). حيث تقاس الهيمنة المتعددة كمياً، من خلال دراسة تطور المؤشرات السابقة للمدن لفترات زمنية متتالية، وعلى مدى زمني محدد بهدف رصد وتحليل وتقييم حالة هيمنة المدن الأولى.

* بالنسبة لنتائج تقييم الهيمنة في الحالات المختلفة التي تم تحليلها فيلاحظ أن درجة الهيمنة اختلفت حسب خصوصية كل حالة، بالنسبة لحالة الأردن والعراق والسعودية يوجد هيمنة شديدة داخل المنظومة الحضرية لمدينة العاصمة، أما بالنسبة لحالة سوريا فيلاحظ أن الهيمنة تقل بالتدرج وأن هناك مدناً أخرى ظهرت كمدن منافسة للمدينة الرئيسية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التحليل كان مقتصرًا في إطار منظومة التوزيع الحجمي المكاني للسكان بالنسبة لحالة سوريا. أما بالنسبة لحالة الهند فيلاحظ أن التوزيع الحجمي للمدن يتبع معطيات المرجعيات النظرية السابقة كقاعدة الرتبة - الحجم ومؤشر الهيمنة الحضرية، إلا أن الهيمنة لا تقتصر على البعد السكاني فقد وانما ظهرت بالبعد الاقتصادي حيث تمتلك المدن الكبرى في الهند أكثر من ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالي.

الرئيسة الهيمنة المتعددة الأبعاد، من حيث أبعادها المختلفة، وطرق قياسها؛ للوصول الى تقييم كمي لحالة الهيمنة في المنظومات الحضرية المختارة، ويوضح في الجدول رقم (١) أهم النقاط في المقارنة بين الدراسات السابقة من حيث أهدافها ومنجيتها والأساليب الإحصائية المستخدمة، وتصنيف كل دراسة حسب الأبعاد التي رصدت الظاهرة من خلالها.

من خلال الدراسة التحليلية للدراسات السابقة نستنتج ما يلي:

* من خلال تحليل الدراسات يتبين أنه؛ للوصول الى تقييم كمي دقيق لحالة هيمنة المدن وتطورها، يجب الأخذ بعين الاعتبار المجالان الزمني والمكاني، حيث يعتبر المنهج التاريخي مهماً لتحليل وتفسير البنية الحضرية والتغيرات التي طرأت عليها، من حيث رتب المدن وهرميتها لبيان ملامحها كنتائج لمراحل تطويرية.

* اشتملت الأبحاث على مجموعة من المعايير لقياس وتفسير الظاهرة كمياً، حيث يمكن تقسيمها الى معايير اجتماعية ديمغرافية واقتصادية وعمرانية وقد تم قياسها وتحليلها من خلال مجموعة من المؤشرات شكل رقم (٣-١) وباستخدام مجموعة من النظريات والقوانين الإحصائية والرياضية كالآتي:

المعايير الاجتماعية الديمغرافية

- صافي الهجرات الداخلية والخارجية.
- معدلات التحضر.

- معدلات النمو السكاني.

المعايير الاقتصادية:

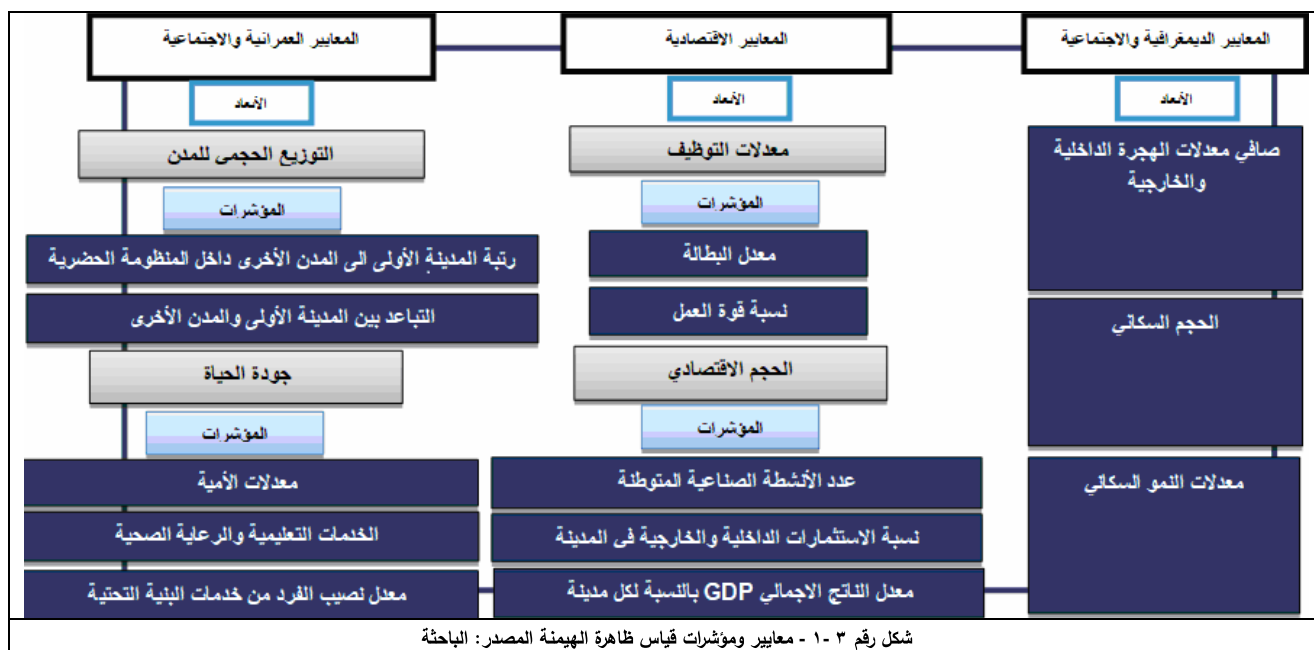
- نسب العاملين بالأنشطة الاقتصادية للمدينة.
- معامل توطن الأنشطة الاقتصادية بالمدينة.

جدول رقم ١ - يوضح مقارنة الدراسات السابقة في تحليل المنظومات الحضرية المختلفة المصدر: (الباحثة)

الدراسة	الأهداف	المنهجية	الاساليب الإحصائية
أبعاد عمرانية واجتماعية (الأردن)	١ - دراسة التوزيع المكاني للمدن ضمن المنظومة الحضرية. ٢ - تحديد العوامل الحاكمة لهذا التوزيع بناء على تحليل أحجام المدن.	١ - المنهج التاريخي - دراسة المنظومة الحضرية عبر اطار زمني محدد. ٢ - منهج التحليل الاحصائي الكمي لتحليل البيانات كمياً.	استخدام القوانين الاحصائية في اطار المرجعيات النظرية السابقة في تحليل التوزيع المكاني للمدن: (قانون المدينة الأولى، قانون الرتبة والحجم، مؤشر التوازن الحضري، مقياس الهيمنة الحضرية، معامل جيني ومنحنى لورنز).
أبعاد عمرانية واجتماعية (سوريا)	تحليل حالة الهيمنة عن طريق ربطها بحالة التركيز السكاني في المدن داخل المنظومة الحضرية في اطار المرجعيات السابقة.	١ - المنهج التاريخي - دراسة المنظومة الحضرية عبر اطار زمني محدد. ٢ - منهج التحليل الاحصائي في اطار القوانين النظرية السابقة.	استخدام القوانين الاحصائية في اطار المرجعيات النظرية السابقة في تحليل التوزيع المكاني للمدن: (مقياس الهيمنة الحضرية، قانون المدينة الأولى، قاعدة الرتبة - الحجم، مقياس الكثافة الحضرية).

تابع جدول رقم ١ - يوضح مقارنة الدراسات السابقة في تحليل المنظومات الحضرية المختلفة المصدر: (الباحثة)

الدراسة	الأهداف	المنهجية	الاساليب الاحصائية
أبعاد اقتصادية وعمرانية واجتماعية (العراق)	١ - رصد التباينات الحجمية والمكانية بين المدن داخل المنظومة الحضرية. ٢ - رصد التباينات الاقتصادية وعلاقتها بالتباينات الحجمية لتحديد حجم الهيمنة داخل مدن المنظومة الحضرية.	١ - المنهج التاريخي - دراسة المنظومة الحضرية عبر إطار زمني محدد. ٢ - التحليل الاحصائي الكمي بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية، واستخدام مجموعة من القوانين والنظريات السابقة لتحليل أحجام المدن وتبايدها.	١ - استخدام المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في: (النسب المئوية لعدد الأيدي العاملة، النسب المئوية لمعدل الاستثمار العام) ٢ - استخدام القوانين والنظريات السابقة في تحليل أحجام المدن والمتمثلة ب: (قاعدة الرتبة - الحجم)
أبعاد عمرانية واجتماعية (السعودية)	استهدفت هذه الدراسة تحليل حجم المدن داخل المنظومة الحضرية باعتباره أحد المؤشرات التي تهتم بالتراتب الهرمي للمدن، لتحديد مقدار الفجوة الكمية بين المدينة الأولى في المنظومة الحضرية والمدن الأخرى.	١ - المنهج التاريخي - دراسة المنظومة الحضرية عبر إطار زمني محدد. ٢ - منهج التحليل الاحصائي في إطار القوانين والنظريات السابقة.	استخدام القوانين الاحصائية في إطار المرجعيات النظرية السابقة في تحليل التوزيع الحجمي للمدن وهريمتها: (قاعدة الرتبة - الحجم، مؤشر الهيمنة الحضرية).
أبعاد عمرانية واجتماعية واقتصادية (الهند)	استهدفت هذه الدراسة تحليل المنظومة الحضرية في الهند وقياس حدة هيمنتها عن طريق تحليل بعض المؤشرات المرتبطة بالبعد الاقتصادي والتي تشمل على معدل الناتج المحلي الاجمالي والودائع المصرفية والاستثمارات الداخلية والخارجية، ومن ثم تحديد آثار التركيز الاقتصادية في المدن الكبرى على مستوى التنمية المستدامة داخل هذه المدن.	١ - المنهج التاريخي - دراسة المنظومة الحضرية عبر إطار زمني محدد. ٢ - منهج التحليل الكمي والاحصائي في إطار المرجعيات النظرية وكذلك بالاعتماد على أهم مؤشرات المعايير الاقتصادية.	استخدام القوانين الاحصائية وبعض مؤشرات المعايير الاقتصادية لتحليل حجم الهيمنة: (قاعدة الرتبة - الحجم، مؤشر الهيمنة الحضرية، مؤشر الناتج المحلي الاجمالي GDP، مؤشر حجم الودائع المصرفية، مؤشر حجم الاستثمارات العامة والخاصة)



الخاتمة

بأقصى كفاءة اقتصادية في استخدام الموارد، مما يجعلها نقطة استقطاب عالي تعمل على جذب السكان إليها، بحيث يتضاعف حجمها وتصبح أكبر من ضعف ثاني مدينة ضمن المنظومة الحضرية.

(ب) تتحقق التنمية الحضرية المستدامة من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتفاعلها مع بعضها البعض، مستندة على أهداف ورؤى محددة تعمل على تأمين الاطار العام للاستثمار والتجديد اللذان يساهمان في

يقدم البحث مجموعة من النتائج النهائية المستخلصة من تحليل الدراسات السابقة، إضافة الى طرح مجموعة من التوصيات التي تساهم في قياس ظاهرة الهيمنة بشكل أقرب للدقة.

* النتائج

توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

(أ) من خلال عرض تعريفات الهيمنة يلاحظ أن الهيمنة تعبر عن المدينة التي تتميز بتركز عالي للسكان والخدمات وتتميز

إضافة الى مقياس الكثافة الحضرية، باستثناء الحالة العراقية والحالة الأردنية والحالة الهندية، التي تم ادخال بعض المؤشرات الاقتصادية لبيان التباينات الاقتصادية بين المدن داخل المنظومة الحضرية، وبالتالي تصنف مؤشرات قياس مقدار الهيمنة داخل المنظومات الحضرية في إطار تحليل الدراسات السابقة الى مؤشرات اقتصادية وأخرى عمرانية، واجتماعية.

* التوصيات

يقدم البحث مجموعة من التوصيات في إطار تقييم هيمنة المدن ضمن المنظومات الحضرية:
(أ) يعتبر الاعتماد على معيار واحد لقياس مقدار الهيمنة للمدن قصورا بالدراسة فقد تؤدي لنتائج مضللة لا تعبر عن الواقع الفعلي لذا يفضل الاعتماد على تحليل متعدد المعايير والذي سيؤدي لنتائج أكثر دقة وواقعية.

(ب) لزيادة الدقة في تحليل الظاهرة واعطاء صورة أوضح وأكثر للتحليل يمكن استخدام المزيد من المؤشرات المرتبطة بالمعايير العمرانية كمؤشرات جودة الحياة التي تضم مؤشرات الحالة العلمية والصحية إضافة الى نصيب الفرد من الخدمات إن أمكن.

تحسين الظروف الصحية والاجتماعية والبيئية ويجاد اطار يساهم في تحقيق التنمية المستدامة لخلق منظومة حضرية متوازنة، وهذا يتنافى مع خصائص الهيمنة التي تعمل على جذب جميع السكان والاستثمارات الى المدينة الأولى ضمن المنظومة الحضرية بطريقة تعمل على حرمان باقي مدن المنظومة الحضرية.

(ج) من خلال عرض الدراسات السابقة يلاحظ أن الدراسات تنوعت واختلفت في طريقة تحليل الهيمنة، حيث أن منها تطرقت لموضوع الهيمنة في إطار تحليل التركيز السكاني كدراسة الحالة السورية، وأخرى في إطار الترتيب الحضري وأحجام المدن وعلاقتها ببعضها البعض بهدف تحديد مقدار الاختلال في المنظومة الحضرية ومن ثم تحليل حدة الهيمنة كدراسة الحالة الأردنية والسعودية، إضافة الى دراسات تعرضت لموضوع التباين التنموي في تحليل درجة الهيمنة كدراسة الحالة العراقية والهندية.

(د) في إطار تحليل الدراسات السابقة، يتضح أن جميع الدراسات اعتمدت في تحليل وقياس ظاهرة الهيمنة الحضرية على المرجعيات النظرية بشكل رئيسي كقانون المدينة المدينة الأولى، وقاعدة الرتبة والحجم، ومؤشر التوازن الحضري، ومؤشر الهيمنة الحضرية، ومعامل جيني ومنحى لورنز

MONITORING AND MEASURING THE PRIMACY OF CITIES AND URBAN REGIONS IN THE ARAB WORD (A COMPARATIVE ANALYSIS OF LITERATURE REVIEW)

Prof. Dr. Tarek Wafik

Dr. Mohammed Mahmoud Youssif

Eng. Eman Ibrahim Malkawi

ABSTRACT

The purpose of this is research to analyze a set of literature review focusing on population concentration, rank-size city, and development disparity issues. hereas the research selected according to a set of criteria, the research main aims to monitor and analyze the phenomenon of urban primacy in a specific group of national urban systems from different countries, and analyzing its development through different period time and determine the extent of the primacy of the primate city. To achieve this aim, the study of the methodology included three main axes. The first axis is to identify the various concepts associated with the study, such as the concept of primacy, sustainable urban development, and the concept of development variance. The second axis depends on defining the criteria for selecting a group of literature reviews, analyzing them, defining their objectives, methodology, statistic and the most important results. Then the third axis deals with making a comparative analysis of previous studies to elicit the importance of each study and its indicators than contribute to measuring the phenomenon quantitatively economic, social, and urban implications.

1- Professor, Urban Planning Department, Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University

2 - Lecturer Urban Planning Department, Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University

3- postgraduate student at Urban planning Department, Faculty of Regional and Urban Planning, Cairo University

The study concluded that the phenomenon must be analyzed from several dimensions economic, social, cultural, and political. Accordingly, a model was built for the most important indicators that contribute to the analysis of the phenomenon from several dimensions.

Keywords: Urban primacy, primate cities, rank-size city, spatial development variance.

المراجع

- 1- Faridi, R (2019). Urban Primacy, the primate city and rank size rule. Site for The People Who Care to Learn With Passion- Geography Study Solutions Online.
<https://rashidfaridi.com/2019/02/10/urban-primacythe-primate-city-and-rank-size-rule/>.
- 2- Novkovska, B. (2017). Regional development disparities and their connection with hidden economy. *UTMS Journal Economics*, 8(2), 151–158.
- 3- Pokharel, R., Bertolini, L., te Br?mmelstroet, M., & Acharya, S. R. (2021). Spatio-temporal evolution of cities and regional economic development in Nepal: Does transport infrastructure matter? *Journal of Transport Geography*, 90(5),
<https://doi.org/10.1016/j.jtrangeo.2020.102904>.
- 4- Shaban, A., Kourtit, K., & Nijkamp, P. (2020). India's urban system: Sustainability and imbalanced growth of cities. *Sustainability (Switzerland)*, 12(7).
<https://doi.org/10.3390/su12072941>.
- ٥ - البرملجي، د. ف. أ. م. (٢٠١٧). المدن البيئية المستدامة بين النظرية والتطبيق (دراسة تحليلية مقارنة للتجارب العربية والعالمية). مجلة البحوث الحضرية، ٢٤، ٨١-١٠٣.
- ٦ - الجابري، ن. ي. (٢٠٠٨). التحضر في المملكة العربية السعودية. جامعة أم القرى للعلوم الإنسانية والاجتماعية والتربوية، مجلد ٢٠ (العدد ٢)، ٢-٤٨.
- ٧ - الدجاني، د. (٢٠٠٨). اتجاهات التركيز الحضري في الجمهورية العربية السورية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، مجلد ٢٥ (عدد ٢). كلية الهندسة المعمارية. قسم التخطيط والبيئة. جامعة دمشق)، ص ٥١٩-٥٣٩.
- ٨ - عياصرة، ث. (٢٠١٤). الملامح الجغرافية للنظام الحضري في الأردن. مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤١ (العدد ٢)، ٤١١-٤٣٦.
- ٩ - مرزا، م. ع. (٢٠١٢). اتجاهات النظام الحضري في العراق. مجلة المخطط والتنمية، العدد ٢٦، ١٤٣-١٨٠.
- ١٠ - يوسف، م. (٢٠٢٠). مدخل جديد لتحقيق الاستدامة الاقتصادية للمجتمعات والمشروعات (دراسة حالات مقارنة). المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، ١٨، ٩١-١١٥.